الإعاقة و المعوقون في السعودية
سمو التشريعات.. وثقافة التعطيل

محمد الطريقي

محمد الطريقي
الإعاقة والمعوقون في السعودية

سلسلة العالم الفكرية

سلسلة العالم الفكرية

٢٠١١م

حقوق الطبع ⓒ : ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١م **العالم** للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع
جميع الحقوق محفوظة. غير مسموح بطبع أيّ جزء من أجزاء هذا الاصدار أو خزنه في أي نظام لخزن المعلومات أو استرجاعه، أو نقله على أية هيئة أو وسيلة سواء كانت إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية، أو استنساخاً، أو تسجيلاً أو غيرها، دون الحصول على إذن خطي من صاحب حقوق الطبع.

سلسلة **العالم** الفكرية
مجلة عالم الإعاقة (**الحماية الإنسانية**) شهرية تصدر عن:
مؤسسة العَالِم للصحافة

رئيس التحرير المشرف العام: أ.د. محمد بن حمود الطريقي

إدارة التحرير: وصفي الروسان

الإدارة الفنية: أحمد أبو عمر

التنفيذ الفني: شمس الدين عبدالله

الرقم الدولي المعياري: 1319-6510
رقم الايداع: 18/0152

الإعاقة والمعوقون في السعودية

سمو التشريعات . . وثقافة التعطيل

محمد الطريقي

الإهداء

إلى .. مَن قرأ كتابنا «المعوقون هل أوفيناهم حقوقهم ؟» ..

إلى .. آخر معوق غادر المركز المشترك يحمل جهازاً تعويضياً أو تأهيلياً أو مساعدة هي في الأصل حق ..

إلى .. آخر من تلقى عوناً تأهيلياً أياً كان نوعه من حملة أمير الإنسانية في عالمنا العربي والإسلامي ..

إلى .. كل ذي حاجة أدرنا له ظهورنا بعدما أداروا لنا ظهورهم ..

أهدي إلى كل هؤلاء ما تبقى من وجع الكتابة ..

أ.د. محمد الطريقي

الفهرس

بعض الظن إثم ٩

ما أكثر ما يُفسَد في قضايا حقوق المعوقين ! ١٩

التخمة التأهيلية ٢٧

حقوق المعوقين .. بين عقليتين !! ٣٧

حقوق المعوقين على متن سفينة ورقية !! ٤٥

وفقاً للمواصفات والمقاييس ٥٣

بين السمو والتعطيل ...!! ٥٩

وجهان .. ليسا لعملة واحدة !! ٨١

في وجه ثقافة التعطيل ٨٩

مَن يملك القرار ؟ ٩٧

في إستراتيجية النافذة الواحدة ١٠٣

وقفة أمام الواقع ١٠٩

ما يستحقه التأهيل ١١٥

على جهاز كشف التأهيل !! ١٢١

(الله يغير علينا) ١٢٧

بعض الظن إثم..

من المنطقي أن تتعب من الكتابة في موضوع محدد، ولكن من غير المنطقي أن يتعب الموضوع ذاته من كتاباتك، لقد سبق لي وأن اتخذت قرارا بيني وبين نفسي، أن لا أعاود الكتابة في موضوع الحقوق بشكل عام وحقوق المعوقين على وجه التحديد، فقد أكل الدهر وشرب على هذه الحقوق، ولم تستجب بعض الجهات المعنية لمطالبنا التي أصبحت موضوعا للمزايدة والتندر عند المسؤولين الذين وجدوا أن خير وسيلة لإِخفاء الجثة هو حرقها!!

سبق لي وأن وصفت بعض أنظمتنا العربية بأنها تاجر سيء السمعة في استيراد الحقوق، لأنه يستوردها منتهية الصلاحية أو فاسدة، وإِن نجح في استيرادها بحالة جيدة، فإِنه يخفق في حفظها من التلف، أو يحفظها إِلى أن تنتهي صلاحيتها، ليرتكب الخطأ الثاني إِذا ما أقدم على توزيعها

الذي لا يخرج عن إِطار الاحتكار، وتمثيلها على أنها هبات لا حقوق، وعندما أصدرت موسوعتي الحقوقية التي أصررت أن تلازم التنمية والديمقراطية في عنوانها للحقوق، ظن الكثير – وأنا أولهم – أن هذه هي نهاية المطاف فقد جُمع الشتات في سلة واحدة.

لقد كانت كلمة الحقوق أو حقوق الإِنسان بشكل أدق، كلمة مرعبة إِلى وقت قصير لدى كثير من أنظمتنا العربية التي ضاقت شعوبها بها، وكانت بعض هذه الأنظمة تتعامل مع المطالِب بهذه الحقوق بمنطق الحاقد أو المتسول أو الوصولي، وبدل أن تستمع لشكواه كانت تضيق عليه حقوقه هو إِلا حق الحصول على اغتيال آمن لهويته وشخصيته وتاريخه.

وقد عرضت رؤية كانت في حينها تعد عبثا فكريا عندما أعلنت قبل مرة وأكثر من مرة على

أسماع الملايين عبر وسائل الإعلام النظيفة وفي مقدمتها السعودية، دون اضطهاد أو مساءلة، طلبي لبعض الأنظمة بالتقاعد المبكر، قبل أن تقيلها شعوبها لأنها أنظمة سياسية فقط لا إنسانية، والسياسة مهنة، والمهنة يزاولها الكثير ممن يعون تفصيلاتها، وممن يتعلمونها بعد مزاولتها، ومنهم من يتخبط فيها، في حين أن الإنسانية مبدأ لا مهنة، والمبدأ عقيدة وإيمان.. مع تأكيدي أن المبدأ لا قيمة له إن لم يطبق على أرض الواقع.

كما أني لم أتردد يوما بالتضحية بمستقبلي العلمي والمهني، لأثبت حقيقة ما، أو أقف وراء اعتقاد ما، أو أتمسك بمبدأ ما، وقد أخطأت في مسيرتي العلمية والعملية أكثر مما أصبت، ومن يعمل يخطئ، ولكني على قدر ما عملت وما اجتهدت، وما جانب هذا الاجتهاد من خطأ أو

صواب، لم أظلم يوما، بل ظُلمت، ولا أحد يعرف قيمة النور إلا من عاش فترة في الظلام!!

كنت في كل ما فعلت أريد أن أثبت للعالم، كل العالم، أنه لا يمكن لهم أن يرونا فقط من خلال النفط والسياسة والاقتصاد، كنت أريد أن يتحسسوا ممتلكاتنا الإنسانية وإرثنا الحضاري والتي هي أكثر تدفقا من آبار النفط، وأرفع قيما من دهاليز السياسة والاقتصاد، كنت أريد أن يقرؤوا دساتير وأنظمة منطقتنا العربية في شؤون الرعاية الإنسانية ورقيها في حفظ وحماية الكيان الإنساني، وكنت أريدهم أن يتوقفوا عن صفعنا اليومي بأننا أمة تشريعات موقوفة، وأنظمة تهمش القدرة وتمكن السلطة، وتحجر على الكفاءات العربية القادرة.

يبدو لي أني طمعت بالكثير، لذا خسرت الجولة لا المعركة، جئت منتشيا بتخصصي في هندسة

تقويم الأعضاء وتأهيل المعوقين، أريد أن ألتقي كل معوق، وكل مسؤول عن رعاية هذا المعوق، كنت أريد من كليهما أن يخبرني الأول عن همومه واحتياجاته، وكنت أريد من الثاني أن يقف معي لنتعايشها ونقوم على تلبيتها، كنت أعتقد أني كل عام أزداد نضجا وأتقدم خطوة، كنت أظن أنني بما حظيت من دعم، وقفت على خارطة الطريق الصحيح في الرعاية والتأهيل والحقوق، كنت أظن أن المعنيين بقضايا الرعاية الإنسانية صحية كانت أم تأهيلية أم خدمية أم ثقافية أم توعوية أم غيرها.. ينتظرون ما سأقدم لهم من علم حصلته بفضل الله ثم بقرض من الوطن، كنت أشعر بأن هذا القرض لا بد أن يسدد للوطن، كنت أظن أن القادرين على إيصال صوت الإنسانية وهموم ذوي الاحتياجات الخاصة ومن يتعامل معهم أو يتبنى قضاياهم، يجلسون على أهبة

الاستعداد ليقوموا بدورهم، كنت أظن براءات الاختراع المتخصصة والمعترف بها عالميا ستشكل النقلة النوعية التي أريدها لذوي الاحتياجات الخاصة في كل العالم الإسلامي بإرادة سعودية، كنت أظن الطريق ممهدا للريادة غير النفطية، كنت أظن كل الوطن بكل مكوناته معي.. كنت أظن الكثير... إن بعض الظن إثم.

لقد كان كل ذلك وأنا منطلق من حق التأهيل الأساسي في تأمين احتياجات المعوقين وتوطين تقنياتها، وتطويرها بسمة عربية وسعودية ذات مستويات عالمية، مروراً بالحقوق المدنية والرعائية لهذه الفئة في شتى مجالات حقوق الصحة والتعليم والتوظيف، وأنساق التأهيل الشامل، وتعريجا على الإعلام والاتصال عبر مطبوعات وإصدارات متخصصة منتظمة انحازت للجانب التوعوي التثقيفي، وتابعت هدي المسيرة في

الحضور والمشاركات والإعداد والتنظيم للمؤتمرات العلمية والأدبية وورش العمل المتخصصة، واستمرت المسيرة المرّة التي بدأت أتذوق مراراتها في حقوق المعوقين التي لا تتأتى إلا باستثناءات وتشريعات قابلة للتصفيق لا للتطبيق!!

كنت – ولا زلت – أتألم في كل يوم يصادف فيه ذكرى الإعلان العالمي الخاص بحقوق المعوقين، فهذا اليوم احتفالاته كثيرة، ونشطاؤه أكثر وكلهم كبار، إلا المعوق هو قزم هذه الاحتفالية، باسمه تلتقي الوجوه العابسة في وجهه والضاحكة لوسائل الإعلام، وفيه يعلن عن المبادرات التي ستقدم قربانا في العام القادم والتي عادة ما تكون غير صالحة للتفعيل، وفيه تلتقي تصريحات كبير الأمم المتحدة مع كل مسؤول عربي في كل دولة عن المعوقين، وعن الواجب تجاههم، وعن تحسس همومهم، وتلمس قضاياهم وشؤون رعايتهم،

وتلتقي أيضا في نمط الأكذوبة التي سيعيش وهمها المعوقون عاما آخر حتى موعد الاحتفال بذكرى هذا الإعلان في العام التالي!!

وإلى كل سائل هل أقصد الواقع العربي أم السعودي في كل ما ذكرت سابقا، أجيبه: الاثنان معا، وأما فيما سيأتي من القادم من صفحات فسيكون في الواقع السعودي تحديدا.. ولا يخلو القلم من إشارة أو وقفة من هنا وهناك في محيطنا العربي.

ما أكثر ما يُفسَد في قضايا
حقوق المعوقين!

لقد اضطلعنا في مهمتنا الأولى بفكر التأهيل قبل التأهيل ذاته وقد تكون هذه هي الخطيئة التي لاحقتني ودفعت ثمنها عمرا كاملا، وما زلت أدفع!!

فأنا عندما لم أجد مسوغاً قانونياً لوقف أبحاثي، ولا مردوداً اقتصاديا لإغلاق مشروعاتي، ولا تفسيراً اجتماعيا لاغتيال هويتي، اعتقدت وجزمت أن تركيزي على فكر التأهيل والتعامل مع منظومة التأهيل من واقع حقوقي قبل أن تكون من واقع خدمي، يحملني مسؤولية ما يحدث لي، وهذه المسؤولية ما هي إلا الضريبة التي دفعتها أنا وغيري على امتداد خريطة الوطن العربي، وكي لا تدفع هذه الضريبة، فعليك إذا أردت أن تدخل في عالم التأهيل أن تتعامل مع منظومة التأهيل لا منظومة فكر التأهيل، وبمعنى أدق أن تكون مؤهلاً لا مفكراً.

لقد أردت أن أجمع الحسنيين (التأهيل وفكر التأهيل) ففي التأهيل انطلقت في وقت تواضع الخدمات نحو إِجراء بحوث علمية ذات أغراض تطبيقية في المجالات المختلفة لهندسة التأهيل ونقل وتوطين وتحديث التقنية، وتوفير المعلومات العلمية والفنية للمتخصصين، وسرت باتجاه تنسيق الجهود مع مراكز التأهيل الحكومية والخاصة والمؤسسات العلمية المعنية، ولم أضيّع يوما فرصة تبادل الخبرات والمعلومات والمشاركة مع الجهات المعنية في نقل وتطوير وتطويع التقنيات التأهيلية وتوطينها لسد الحاجة المحلية بوسائل وأفكار فنية، هنا في المملكة العربية السعودية، وفي سائر الجهات المعنية بهذه الفئة بالوطن العربي، وساهمنا في إِعداد الكوادر الوطنية في مجالات هندسة التأهيل عن طريق عقد البرامج التعليمية والتدريبية للطلبة، وبرامج الدراسات

العليا بالتعاون مع الجامعات العالمية، واضطلعنا بمهمة تأليف وترجمة ونشر البحوث والمعلومات العلمية والصحية والتقنية المتعلقة برعاية وتأهيل المعوقين للاستفادة منها محلياً وعلى مستوى الوطن العربي، وأصدرنا النشرات التوعوية العلمية المتخصصة في الإعاقة والتأهيل والأطراف الاصطناعية والأجهزة التعويضية والهندسة التأهيلية، إضافة إلى دورنا الخدمي الرئيس في استقبال حالات الإعاقة المتقدمة.

وبلغة الأرقام التي يجيدها الجميع وتزعج من وُفرت له كل سبل النجاح فأخفق في تحقيق جزء يسير منها، فإني أتحدث عن مسوحات متخصصة فاقت مائة ألف حالة تقريباً، وأتحدث عن أكثر من ثمانية آلاف حالة أفادت من أبحاثنا وعملنا على المستوى الطبي والتأهيلي والاجتماعي، وما يزيد عن خمسة عشر ألف حالة تلقت جلسات في

العلاج الطبيعي، وغادر مشاريعنا أكثر من ألف معاق بأجهزة تعويضية، ومثلهم وأكثر بكراسي متحركة ومنظومات إجلاس مخصص، فضلاً عن أكثر من خمسمائة حالة ممن تلقت أطراف صناعية وبدائل سيليكونية وأجهزة تأهيلية مختلفة، وما يزيد على هذه الأعداد مجتمعة أفادت من برامجنا الوقائية، وخدماتنا الاجتماعية التي وصلت حد التسهيلات المرورية.

ولكني عندما حاولت جمع هذه الأرقام جميعها بلغة رياضية، وجدت ناتجها يصل أكثر من مائة ألف مواطن سعودي بلغة العلم والأرقام، ولكن لعنة الرياضيات حولت مجموعها صفر بلغة المسؤولين!!

أما في فكر التأهيل فلم أكن – ومثلي الكثيرون – موفقا في الإنجازات، فقد كنت أتلقى اللطمة تلو الأخرى إذا ما تحدثت عن فكر الحقوق، ومارست

فعلا إزاءه، فقد كانت تؤخذ مشاركتي على أنها من منطلق الشفافية وحقوق المواطنة قبل أن تكون حقوق المعوقين لدى النخبة من القادة والمفكرين الذين أعتز بهم، ولكنها كانت بالمقابل تؤخذ من باب الاستعراض وجلد الذات وتقزيم الإنجازات، لدى الفئة التي كشفت مشاركاتنا الحقوقية قصورهم المقصود أو غير المقصود، وحيث أنهم في بعض مواقع المسؤولية، أو ممن يتأملون أن يعودوا إليها بعدما خرجوا أو أخرجوا منها، فقد استعانوا ببطانة أفسدت الرأي الأول، وتوجهت نحو الثاني، وما أكثر ما يفسد في قضايا حقوق المعوقين!

إن أصعب ما يكون على الباحث أو صاحب الهم الإنساني، أن لا يعرف هدفه في مشروعه، ولكن يبدو لي أن الأصعب من ذلك أن تعرف هدفك وتلتزم بهذا الهدف، فأنا لم أخسر شيئاً عندما أوقفوا الباب الواسع من أنشطتنا، ومارسوا

تعقيداتهم الروتينية في طرح الشروط على إِخواننا وأبنائنا من ذوي الاحتياجات الخاصة، ولم أخسر شيئا عندما فارقت الصرح العلمي والبحثي مرغماً بالتقاعد المبكر بعدما رُفض التفرغ العلمي لي لإِكمال مشاريعي البحثية والعلمية والخدمية لأجل المستضعفين في كل مكان باسم مملكة الإِنسانية، ولم أخسر شيئا عندما تصدوا لكل مشروع إِنساني تعلقنا به.. الخاسر الوحيد هو المعاق الذي ضيّعت حقوقه باسم حقوقه!!

التخمة التأهيلية !!

كنت أعتقد يوم باشرت عملي مع المعوقين، أني سأعيش قصة إنسانية تنتهي تلك النهاية السعيدة بحصول كل معوق على حقه في العلاج والتأهيل والرعاية الشاملة من منظورها الصحي والاقتصادي والاجتماعي، وكنت أعتقد أن دوري بها منوط بنقل وتوطين وتطوير المعارف والتقنيات، وإجراء البحوث العلمية، وتنفيذ برامج التوعية والوقاية، ومد جسور التعاون بين المعاهد والمراكز والجامعات محلياً وإقليمياً وعالمياً.

كنت أعتقد أن دورنا منوط به أيضاً جانب وطني، يكمن في تصدير المعرفة العلمية السعودية وأنظمة وفكر الرعاية لتكون أنموذجا عالمياً.

كنت بالغ السرور عندما يسألني عالم من هنا أو مؤهل من هناك، أو حتى معاق، عن واقع تجربة السعودية، فقد كنت مؤمناً تماماً بها، وبالقائمين عليها، وكنت قبل أن أعرض أي تجربة تتعلق

بأبحاثي وممارستي العلمية والتأهيلية ضمن المنظومة التي أعمل بها أو أشرف عليها،أسابق نفسي الحديث عن منظومة الوطن، ومنظومة المؤسسات الحكومية بشكل خاص الداعمة لجهودنا، وقد كنت اعتقد أني بذلك أنقل تجربة وطني، ولم أكن أتوقع للحظة واحدة أني كنت أنتقص من جهود من يجلسون خلف المكاتب ليخرجوا منها فقط للإعلام أو للمؤتمرات، ليقولوا أن لا عيب لدينا في خدمات المعوقين، وأن المعوقين السعوديين نالوا حقوقهم بالصاع، وهم الآن يعانون من عدم وجود احتياجات لهم، فقد غمرناهم بالرعاية إلى حد أصيبوا به بالتخمة التأهيلية.

أذكر – وما أكثر ما أذكر – أن أحد المسؤولين الكرام اعترض يوماً على طرحي في إحدى المحافل الدولية عندما شخصت واقع حقوق المعوقين

واتهمته – ليس باطلا – بأنه واقع يحتاج إلى إعادة النظر في ظل وجود التشريعات وغياب التطبيقات.

سارع ذلك المسؤول يومها باتهامي بالنظر إلى النصف الفارغة من الكأس، وأن النصف المليئة هي الأولى بالحديث. وفي حين بدا للجميع أن هذا الخلاف خلاف حضاري ينم عن أجواء حميمة في الرأي والرأي الآخر تجاه قضايا الإعاقة والمعوقين في المملكة العربية السعودية، فإني الآن وبعد أكثر من خمس سنوات على هذا الموقف أقر بأن هذا الخلاف الحضاري كان منبعه فكر الإصلاح، الذي لا يكون اقتصادياً فقط ولا سياسياً، إنما إنساني بالدرجة الأولى، فالسياسة والاقتصاد لا يستوعبان الإنسانية في حين أن الإنسانية تستوعبها معاً.

سبق لي، وما أكثر ما سبق لي، أن تحدثت، ليس سراً بل جهراً، وعبر وسائل الإعلام الوطنية قبل

العربية، عن دواعي تعطيل النظام الوطني لرعاية المعوقين، والذي لم يجبني أحد عليه إلا مسؤول حكومي، لخص إجابته في حاجة هذا النظام لكي يتفعّل إلى تجهيزات لوجستية واستحقاقات مالية، واكتفى بهذه الإجابة.. وليته لم يجب!!

فقد تركني في حيرتي، ذلك أن الأولويات لا تحتاج إلى لجان تصيغ ميزانياتها، ولا أخرى تضع هيكلها التنفيذي أو التنظيمي، كما أن الأولويات لا تنتقص من هيبة الروتين الرسمي، ولا تضر بسمعته عالمياً، فالكل يتعاطف مع أي عنوان يرتبط بالمعوقين، والكل – كان صادقاً أم لا – يدعي الاهتمام، وهو الاهتمام الذي لا يمكن له في يوم من الأيام أن يكتسب معناه الحقيقي في ظل غياب التكافؤ في الشراكة بين القطاعين العام والخاص للاهتمام بقضايا المعوقين وحقوقهم.

إِن خسارتنا لرهان الأولويات الإِنسانية في عملنا العربي جعلتنا نشعر بهزيمة داخلية، حاولنا تجاوز آثارها بالتشريعات المعطلة فازددنا خسارة، لأننا لم نجرؤ يوم على إِعلان فك الارتباط بين القضايا الإِنسانية والسياسية.

لقد تمنينا، وما أكثر ما تمنينا، أن ننجز في منظومة الحقوق ولو شيئا باسم المعوقين، ولكننا عجزنا عن ذلك لأننا غيبنا خمس نقاط رئيسة، لو التفتنا لواحدة منها لكان حالنا أفضل وكانت حظوظهم أوفر:

الأولى: الفهم الحقيقي لمفهوم التشريع، فالتشريع ليس لوائح ولا أنظمة ولا قوانين، إِنما هو نهج حياة تتولاه السلطة، ويتحمل مسؤولية تنفيذه المعنيون في السلطة، ويستفيد منه المعوقون.

الثانية: أن حقوق المعوقين حقوق خاصة لا ترتبط بالمعنى السياسي المقلق لحقوق الإِنسان،

لأن المعوقين فقدوا حقين في حق واحد.

الثالثة: أن وجود التشريعات والأنظمة واللوائح دون تفعيل يمس بنا سلباً، ولا يحقق لنا أي نصر، فعدم وجودها أولى من وجودها إذا بقيت معطلة.

الرابعة: قضية حقوق المعوقين قضية أخلاقية قبل أن تكون قضية مرتبطة بسياسة دولة أو نهج مسؤول.

الخامسة: قضية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة قضية تفاعلية، فالمعوق الذي أخفقنا في توفير الرعاية الصحية له، أو التأهيلية، أو الرعائية، أي كان نوعها، لم يصمت أمام هذا الإخفاق لأنه يئس، ولكنه صمت لأنه مازال يملك بصيص أمل في تفعيل التشريع المعطل يوماً ما.

في ظل هذا الغياب وأمام هذا الضياع، خلطنا في سياستنا في هذا الاتجاه، بين مفهوم الحق والواجب،

عندما تركنا النتاج الإنساني لحقوق المعوقين خليطا غير منسجم من أعمال الجهات الخيرية، وصارت الأنظمة السياسية تنظر بعين الرضا لصولات وجولات القطاع الخاص والمنظمات والهيئات غير الحكومية في تبنيها للأداء التنموي، وحمل عاتق المسؤولية التي تنازلت عنها الأنظمة السياسية برضا تام، مع صك ملكية حررته بهذا التنازل، دون أن تعي أنها بذلك تضعنا أمام أحد خطرين: الأول: تحويل الحقوق إلى هبات ومنّات ترتبط بالتطوع والتبرع والعمل الإنساني المنطلق من الصدقة، والثاني: تفريغ الجهات المسؤولة عن رعاية المعوقين من مضمونها الحقيقي وتحويلها إلى شرطي إنساني، يراقب أداء هذه الجمعيات وينظم مرورها، ولا يتدخل إلا إذا وقع حادث مؤسف – كما سبق وأن وقع – فيركض نحو مكان الحادث لينقل الضحايا، ويعنّف قائد المركبة الذي أضحى اليوم بفعل التطور

المروري مقيداً بنظام « ساهر » وما أحوجنا إلى « نظام ساهر » على خدمة المعوقين وذوي الحاجة!!

حقوق المعوقين.. بين عقليتين!!

واقعنا يتطلب أن نعترف بالهم الإنساني على ما هو عليه، بمعنى أن نشخص واقعنا قبل أن نأتي بالحلول، فالفكر الاستراتيجي ينطلق دائما من دراسة وتشخيص وتحليل الوضع القائم، ثم دراسة واختيار الحلول المناسبة، فالمعوقون مثلا عندما يعانون من غياب حقوقهم في العمل، فإن الأمر لا يتطلب توفير فرص عمل سريعة وعاجلة للمعوقين في أي مؤسسة لتتكدس البطالة المقنعة، فيغدو المعاقون بهذه الطريقة مشكلة لا حلا لمشكلة، إنما الأمر يتطلب أن ندرس واقع عمل المعاقين، فهل هناك إستراتيجية ممثلة بالتشريع تضمن حق العمل؟ وما هي الإمكانات أو البيئة العملية التي تناسب هؤلاء المعاقين؟ وكم أعدادهم؟ وما هي المؤسسات القادرة على استيعابهم؟ وما فرص تطويرهم وظيفيا؟ وما هي المؤهلات والمهارات الواجب تحصينهم بها؟ وكيف يمكن لهم أن

يبدعوا في أجواء العمل المنوط بهم؟.. ثم لنقرر بعد ذلك كيف ستكون لهم فرص العمل، وقس على هذا في كل شؤون المعاقين دون استثناء وأولها حقوقهم!

التشريعات جاهزة، وقد تكون بعض الإحصاءات والمسوحات – غير المحدثة بالطبع – جاهزة، ولكن إستراتيجية التنفيذ قاصرة، لأنها منوطة بعقلية الموظفين لا بعقلية المفكرين.

إني بعد هذا العمر أتساءل: لماذا لم يتم تحديث المسح الإحصائي للمشروع الوطني لأبحاث الإعاقة والتأهيل وإعادة التأهيل داخل المجتمع في المملكة العربية السعودية الذي تم في العام ١٩٩٧م؟ والذي شمل مسحه الميداني، عينة ضمت أكثر من عشرة آلاف أسرة في المملكة العربية السعودية، وحقق بفضل الله ثم جهود القائمين عليه من الخبرات، وباعتراف عالمي، النجاح المأمول عندما وضع أول

وأدق خارطة للمعوقين داخل المملكة بكل فئاتهم وحالاتهم، وقد استندت عليه عدد من المشاريع والدراسات في إِطار الرعاية لهذه الفئة وشؤونها المختلفة على الصعيد العلمي والاجتماعي في المملكة، ونال الاعتراف والتقدير على المستوى الدولي.

لماذا بعد مضي أكثر من ثلاثة عشر عاما على هذا المشروع، لم تحدث بياناته من قبل القائمين على شؤون رعاية المعوقين وبالذات الصحية مع أن الحاجة تلح كل يوم لتبني مشروع بحث مسح ميداني لتحديث الإِحصاءات والمعلومات عن المعوقين في المملكة العربية السعودية بأساليب علمية على طريقة المشروع الوطني لأبحاث الإِعاقة؟!

كنت اعتقد أن في الأمر سهوا، فسارعت لطرح هذا الموضوع على المسؤولين، وبقي كعادة مثل هذه

الطروحات في أدراج المسؤولين، وقد كنت يومها قد أبديت كامل الاستعداد لتبني هذا التحديث وتحمل مسؤولياته وتبعاته من واقع الخبرة التي تحصلت لنا في المشروع منذ عام ١٩٩٧م، ولا أدري لماذا لم يُوافق أو يتكرم بالرد عليه!!

البعض من المقربين يقول لي: لا، أنت تدري تماما لماذا لم يوافق عليه؟ وأنا اعترف بذلك، ولكنه مجرد تحليل شخصي أفضل كتم حرقته في قلبي، على أن أخسر ما تبقى لي من بقايا هوية!!

الأمر برمته في كافة قضايا حقوق المعوقين يرتبط بلا شك بالريادة، وهي الهمّ الذي عايشني على مدى مسيرتي، مطالبا أن تحيّد قضايانا الإنسانية عن الاعتبارات السياسية التي تخضع لمقادير الإرث التاريخي والتركيب الاجتماعي، وان تحيّد الإرادات الشخصية القائمة على أسلوب المحاصصة، ذلك أن هذا الحياد في دول العالم المتقدمة هو الذي

مهّد لأرضية خصبة لإكساب ذوي الاحتياجات الخاصة حقوقهم المشروعة، وذلك بفضل تفاعل الأنظمة معها، والشعور بمسؤولية المناصب الرعوية والجهات الحكومية المعنية، وبفضل حضور أنظمة العدالة الإنسانية بكافة مستوياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتعليمية والإعلامية والتنموية بصفة عامة، وبفضل استراتيجيات التنسيق بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني على أساس المساندة واعتبار الآخر، وفق مقاييس الحضارة الإنسانية.

حقوق المعوقين.. على متن سفينة ورقية !!

إِنني أرفض استيراد الحياد الحضاري من الدول المتقدمة، ولكني مقتنع تماما باستيراد حيادها الإِنساني بصفة تجريبية معدلة حسب المقاييس والمواصفات العربية والسعودية، الحياد القادر على تشخيص الواقع بكل صدق ومكاشفة، دون محاباة أو مواربة، ودون تمييز أو انطلاق من المرجعيات أو الشعارات المبتذلة في حقوق الإِنسان وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، كما لا بد لكل تجربة أن تستعرض مراحل إِخفاقها وفشلها بالأسباب والمسببات والتداعيات، قبل أن تستعرض منجزاتها التي عادة ما يُشهد بتواضعها في المنطقة العربية بشكل عام، ليس بسبب إِخفاق القائمين عليها، بل بسبب تغييب أدوار الفكر، واغتيال هوية المفكرين، وإِتباع سياسة الحرمان.. وهي الأسباب التي أدت بتشريعاتنا الحقوقية لذوي الاحتياجات الخاصة إِلى الإِبحار على متن سفينة ورقية في حوض جاف!

وكي لا يختلط على البعض ما نرمي إليه هنا، فإننا نؤكد أن الحقوق التي نتحدث عنها هي حقوق المعوقين الخاصة بالمكتسبات الإنسانية التي يتقدمها الاحترام والكرامة والحياة، والتي تمثل بمجملها المنظومة التنموية المستهدفة لذوي الاحتياجات الخاصة في التنمية التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والتأهيلية.

ولا شك أن ما يتقدم هذه المنظومة، هو توفر الرعاية الصحية الشاملة للمعوقين من برامج الفحص والعلاج بكافة أنواعه الطبي والتأهيلي والطبيعي، ووجود نظام تأمين صحي شامل لكافة شرائح المعوقين، مع توفير البنية التحتية للرعاية الصحية من مؤسسات صحية ذات جودة ونوعية، وكوادر متخصصة ذات كفاءة.

كما للمعوقين حق في نظام حماية الأسرة التي تعتبر منطلق التأهيل التربوي الذي يبدأ من المنزل،

فهناك حق للمعاق داخل الأسرة يحتاج إلى تقنين ورقابة، وهناك حق لأسرة المعاق على المجتمع والدولة يحتاج إلى تشريع وتفعيل ورقابة.

أما حق الحماية المعيشية، فهو من الأساسيات والأولويات، وذلك من الفقر والعوز والحاجة والفاقة بكافة المستويات، والتأطير الشامل لمبدأ الاكتفاء من خلال توافر الأساسيات المعيشية في المأكل والمشرب والملبس والمسكن، واستبدال فكر المعونات التي تقدم للمعوق على أساس مفرط في التمييز، بحق المكافأة التي يجب أن نشرك المعوق من خلالها في جهد يبذله لنيلها وبما يتناسب مع إعاقته، حتى لو كان هذا الجهد في إطار الهوايات، مع توفير كافة مستلزمات تنمية هذا الجهد، واحترام كيانه بالنمط التقاعدي الكفيل بإحساسه بقيمة ذاته.

إني كما أكدت في كل طروحاتي السابقة أنني في هذه السطور لست من دعاة جلد الذات،

ولا ممن يستظلون باليأس أو التشاؤم، بل إني أحاول أن أبني هوية التجربة الإنسانية في مجال حقوق المعوقين، على أسس صادقة غير موجهة سياسياً أو اقتصاديا أو ثقافياً، وغير قابلة للتغيير وفق سياسات المسؤولين التي عادة ما تتنوع في التشريع، وتتوحد جميعها في التعطيل!

وكل ذلك لا يكون إلا من خلال تشخيص الواقع الإنساني لذوي الاحتياجات الخاصة في المملكة العربية السعودية سلباً وإيجاباً، ومتابعة تعزيز إيجابيات المرحلة وتقدير التجارب الناجحة والاعتراف بها وأنمذجتها – لا تهميشها أو إعدامها – وفق إطار متكامل قابل للتطبيق، والاعتراف بالسلبيات وعدم التغطية عليها أو اختلاق الأعذار للجهات المسؤولة عنها، وخاصة في الإطار الحكومي، ومعالجة الخلل بتحليل السلبيات والعمل على تفاديها، كما لا بد من

إيجاد شراكة دائمة متكافئة بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المعنية برعاية المعاقين، لضمان تعزيز الإيجابيات ومعالجة السلبيات، وفق نظام الانسجام لا التصادم، وإشراك الرقابة وفق المنظومة العالمية بخصوصية سعودية.

إن التجارب العربية من حولنا بفعالياتها التي تعرض في كل لقاء حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، عادة ما تتجاهل القضية المفصلية التي ترتبط بجهات التنفيذ، وتتجاهل – عن قصد أو غير قصد – حالة البيروقراطية العربية الشاملة، وأمراض اللامبالاة التي تعاني منها هذه الجهات، دون أن تلتفت إلى أن وجود التشريع يعفي سياسات الدولة من المسؤولية، في حين أن غياب التنفيذ وتعطيله لا يعفي الجهات الحكومية المعنية بالتنفيذ، بل ويحملها كامل مسؤولية الإخفاقات.. فتغدو هي الأولى بالمحاسبة!!

وفقاً للمواصفات والمقاييس..

لقد كان عزائي الوحيد في ظل الرحى التي دارت علي وعلى مشاريعي العلمية والبحثية والإنسانية، ما تبقى من وسيلة إعلامية بين يدي وهي (عالم الإعاقة) التي ما زلت أخشى أن تغلق هي الأخرى بدعوى عدم حاجتها كما سبق وأن أغلقوا المركز المشترك بدعوى عدم الحاجة إليه، وهي دعوى صحيحة، فهم (المسؤولون عن إغلاقه) لا حاجة لهم به، وليس المعوقون، فالمعوقون كلهم في حاجة إليه، أما المسؤولون فلا حاجة لهم به، فهو لا يوفر لهم مجدا ولا يحقق لهم مكاسب على مستوى الموقع الوظيفي، كما أنه لا يخضع للمواصفات والمقاييس الحكومية المعنية بذوي الاحتياجات الخاصة من البيروقراطية والشتات والتذرع بعدم وجود ميزانيات.. المهم أنه أغلق، فرح من فرح، وغضب من غضب، وعانى من عانى..!!

وبالعودة إلى (عالم الإعاقة) فإني كنت قد أكدت قبل مرة، وأكثر من مرة، أنها مسيرة بحد ذاتها في العمل الإنساني مع ذوي الاحتياجات الخاصة، وهي مسيرة كما فيها يسر وإنجازات، فيها ما فيها من العسر والإحباطات.

حملت (عالم الإعاقة) منذ صدور عددها الأول أعباء الهم الإنساني لذوي الاحتياجات الخاصة، وطرقت كافة أبواب التواصل والاتصال الإنساني، وحققت من مردود هذا التواصل القدر الجيد على مستوى الاستجابة الفردية، في حين بقيت في ظلال القدر المتواضع على مستوى الاستجابة النظامية، الأمر الذي دعاها إلى طرق باب الحقوق الخاصة بهم، وتبنيها في أكثر من عدد ولأكثر من حق موثق في العهود الدولية الخاصة بهم.

لقد كنّا نتمنى أن تكون كل أعداد (عالم الإعاقة) تاريخاً أبيض للإنجازات العربية بحق

المعوقين، عوضاً عن الإخفاق الإنساني وغياب هذه الحقوق وتغييبها بلا مبرر أو داع، وتمنيناها مفتوحة لإنجازات تفعيل العهود والمواثيق وآليات مراقبتها، عوضاً عما كان نشراً لصكوك جامدة، غير مفعلة أو مفعلة بالنقص والعيوب، وكنا أيضا نتمناها مركزا للاستجابة الإنسانية لمطالب المعوقين والعجزة والقائمين على شؤونهم، بعدما أصبحت الاستجابة التي حققتها (عالم الإعاقة) حرباً ونقمة على المعوقين، فأغلقت مراكزهم العاملة، وقطعت ميزانياتهم، وشوّه تاريخ القائمين على شؤونهم.

لقد بقيت هذه الأمنيات في محيط مفهومها، لأننا بكل بساطة قمنا بالعوم عكس اتجاه التيار، فلم تكن (عالم الإعاقة) يدا تصفق لانتصارات أنظمتنا الإنسانية المعطلة، ولا لسانا يجامل ويراوغ الحقيقة في وضعهم البائس، ولا قلبا فسدت

نبضاته فأوّل الحقائق، كما لم تكن صفحاتها إعلام الكلمة الذي يميل حيث الرياح تميل، بل بقيت عصية على الانحناء، فدفعت ثمن هذا التوجه غياب اشتراكاتها، وحقوقها الإعلامية، بعد أن صعدت أعدادها على متن الطائرات والخطوط الجوية، فعانقت السماء، وتقبلتها النجوم في حين رفضها سكان الأرض القابعون خلف مكاتب الإعلام السياسي، دون أن يتنبهوا أن الإعلام السياسي إعلام فظ جاف، نخسر به الكثير من الصفحات، في حين أن صفحة واحدة من الإعلام الإنساني تزن آلافا من هذه الصفحات.

بين السمو والتعطيل..!!

جاء نظام رعاية المعوقين في المملكة العربية السعودية تتويجاُ لكافة الجهود الرائدة في مجال رعاية المعوقين وتأهيلهم، وهو نظام لا يستحق التحية وحدها، أو التقدير وحده، بل يستحقهما معا، ولكن وفي ظل سمو تشريعاته، ما زالت ثقافة التعطيل تحاصره، ولعل قراءة واحدة تكشف الحقيقة التي نسردها هنا غيرة على سمو تشريعات هذا النظام، لا اغتيالا لهويته، فالمغتال لا يغتال!!

شرّع النظام الوطني تشكيل المجلس الأعلى لشؤون المعوقين وأكد على كفالة الدولة لحقوق المعوقين في خدمات الوقاية والرعاية والتأهيل، وتشجيع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية في مجال الإعاقة، وتقديم هذه الخدمات لهذه الفئة عن طريق الجهات المختصة في المجالات الصحية من تقديم الخدمات الوقائية

والعلاجية والتأهيلية، بما فيها الإرشاد الوراثي الوقائي، وإجراء الفحوصات والتحليلات المخبرية المختلفة للكشف المبكر عن الأمراض، واتخاذ التحصينات اللازمة، وتسجيل الأطفال الذين يولدون وهم أكثر عرضة للإصابة بالإعاقة، ومتابعة حالاتهم، والعمل من أجل الارتقاء بالرعاية الصحية للمعوقين، واتخاذ ما يلزم لتحقيق ذلك، وتدريب العاملين الصحيين والمباشرين للحوادث على كيفية التعامل مع المصابين وإسعافهم عند نقلهم من مكان الحادث، وتدريب أسر المعوقين على كيفية العناية بهم ورعايتهم.

كما شّرع النظام في المجالات التعليمية والتربوية تقديم الخدمات التعليمية والتربوية في جميع المراحل بما فيها ما قبل المدرسة، والتعليم العام، والتعليم الفني، والتعليم العالي، بما يتناسب مع قدرات المعوقين واحتياجاتهم، وتسهيل التحاقهم

بها، مع التقويم المستمر للمناهج والخدمات المقدمة في هذا المجال.

وشرّع في المجالات التدريبية والتأهيلية تقديم الخدمات التدريبية والتأهيلية بما يتفق ونوع الإعاقة ودرجتها ومتطلبات سوق العمل، بما في ذلك توفير مراكز التأهيل المهني والاجتماعي، وتأمين الوسائل التدريبية الملائمة.

وفي مجالات العمل شرّع النظام حق المعوقين في التوظيف في الأعمال التي تناسب قدرات المعوق ومؤهلاته، لإعطائه الفرصة للكشف عن قدراته الذاتية، ولتمكينه من الحصول على دخل كباقي أفراد المجتمع، والسعي لرفع مستوى أدائه أثناء العمل عن طريق التدريب.

وشرّع في المجالات الاجتماعية توفير البرامج التي تسهم في تنمية قدرات المعوق، لتحقيق اندماجه بشكل طبيعي في مختلف نواحي الحياة العامة،

ولتقليل الآثار السلبية للإعاقة، وكذلك في المجالات الثقافية والرياضية التي تشمل الاستفادة من الأنشطة والمرافق الثقافية والرياضية وتهيئتها، ليتمكن المعوق من المشاركة في مناشطها داخلياً وخارجياً بما يتناسب مع قدراته.

أما على الصعيد الإعلامي فقد شرّع النظام قيام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة بالتوعية الشاملة من التعريف بالإعاقة وأنواعها وأسبابها وكيفية اكتشافها والوقاية منها، وتعزيز مكانة المعوقين في المجتمع، والتعريف بحقوقهم واحتياجاتهم، وقدراتهم، وإسهاماتهم، وبالخدمات المتاحة لهم، وتوعيتهم بواجباتهم تجاه أنفسهم، وبإسهاماتهم في المجتمع، وتخصيص برامج موجهة للمعوقين تكفل لهم التعايش مع المجتمع، وحث الأفراد والمؤسسات على تقديم الدعم المادي والمعنوي للمعوقين، وتشجيع العمل التطوعي لخدمتهم.

وفي مجالات الخدمات التكميلية شرّع النظام تهيئة وسائل المواصلات العامة لتحقيق تنقل المعوقين بأمن وسلامة، وبأجور مخفضة للمعوق ومرافقه حسب ظروف الإعاقة، وتقديم الرعاية النهارية والعناية المنزلية، وتوفير أجهزة التقنية المساعدة.

كما تناول النظام مهمة المجلس الأعلى بالتنسيق مع الجهات المختصة لتحديد الشروط والمواصفات الهندسية والمعمارية الخاصة باحتياجات المعوقين في أماكن التأهيل والتدريب والتعليم والرعاية والعلاج، وفي الأماكن العامة، وأناط بكل جهة مختصة إصدار القرارات التنفيذية اللازمة لذلك، فضلا عن مهمة المجلس بالتنسيق مع الجهات التعليمية والتدريبية لإعداد الكفايات البشرية الوطنية المتخصصة في مجال الإعاقة وتدريبها داخلياً وخارجياً، وتبادل الخبرات في هذا المجال

مع الدول الأخرى والمنظمات والهيئات العربية والدولية ذات العلاقة.

وشملت تشريعات النظام منح الدولة للمعوقين قروضاً ميسرة للبدء بأعمال مهنية أو تجارية، تتناسب مع قدراتهم سواء بصفة فردية أو بصفة جماعية، وإعفاء الأدوات والأجهزة الخاصة بالمعوقين التي يتم تحديدها في قائمة يتفق عليها مع وزارة المالية من الرسوم الجمركية، وإنشاء صندوق لرعاية المعوقين يتبع المجلس الأعلى تؤول إليه التبرعات والهبات والوصايا والأوقاف والغرامات المحصلة عن مخالفة التنظيمات الخاصة بخدمات المعوقين.

ووضحت التشريعات اختصاص المجلس الأعلى برسم السياسة العامة في مجال الإعاقة، وتنظيم شؤون المعوقين من إصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ النظام، واقتراح تعديل النصوص النظامية

المتعلقة بشؤون المعوقين في المجالات المختلفة، واقتراح القواعد الخاصة بما يقدم لهم، أو لمن يتولى رعايتهم من مزايا أو إعانات مالية أو غيرها، واقتراح فرض الغرامات أو تعديلها، ومتابعة تنفيذ النظام ولوائحه، ومتابعة تنفيذ ما يتعلق بشؤون المعوقين في الأنظمة واللوائح الأخرى، والتنسيق بين مختلف الأجهزة الحكومية والخاصة فيما يخص الخدمات التي تقدم للمعوقين، وتشجيع البحث العلمي للتعرف على حجم الإعاقة، وأنواعها وأسبابها، ووسائل الوقاية منها، وطرق علاجها والتغلب عليها أو الحد من آثارها السلبية، وكذلك تحديد أكثر المهن ملاءمة لتدريب وتأهيل المعوقين بما يتفق ودرجات إعاقاتهم وأنواعها ومتطلبات سوق العمل، وتشجيع المؤسسات والأفراد على إنشاء البرامج الخاصة، والجمعيات والمؤسسات الخيرية لرعاية المعوقين وتأهيلهم، ودراسة التقارير

السنوية التي تصدرها الجهات الحكومية المعنية فيما يتعلق بما تم إنجازه في مجالات وقاية المعوقين وتأهيلهم ورعايتهم، واتخاذ اللازم بشأنه، وإصدار لائحة قبول التبرعات والهبات والوصايا والأوقاف، وإصدار قواعد عمل صندوق رعاية المعوقين، وإصدار لائحة داخلية لتنظيم إجراءات العمل في المجلس، وإبداء الرأي في الاتفاقات الدولية المتعلقة بالمعوقين، وفي انضمام المملكة إلى المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بشؤون رعاية المعوقين، على أن يرفع المجلس تقريراً سنوياً إلى رئيس مجلس الوزراء عن أعماله، وعن وضع المعوقين والخدمات التي تقدم لهم، وما يواجه ذلك من صعوبات، ودعم الخدمات المقدمة للمعوقين.

كما تضمنت تشريعات النظام تعديل جميع الأنظمة واللوائح والقرارات والتعليمات النافذة

المتعلقة بالمعوقين وقت صدور نظام رعاية المعوقين ولوائحه، وبما يتفق معه.

قد لا يختلف اثنان – ولا يختلفان بالتأكيد – أن هذا النظام شكل نقلة نوعية في إِطار حقوق المعوقين، وجسّد لثقافة رعوية متكاملة هيأ لها تشريعات التنفيذ والرقابة وحدد معطياتها، وبذلك استحق الأمر الملكي تقديرا عالميا فوق الوطني ولكن الوقفة التي نريدها هنا تتلخص في النقاط التالية:

أولا: فيما يتعلق بتشجيع المؤسسات والأفراد على الإِسهام في الأعمال الخيرية في مجال الإِعاقة.. فإِننا نفهم التشجيع بمفهومه العام على أنه تقديم التسهيلات وتوفير منظومة إِجراءات ميسرة للمؤسسات والأفراد لدى كافة الجهات المعنية للإِسهام في هذه الأعمال، وهو ما يعني تماما عدم حكرها على أفراد ومؤسسات بعينها،

بل والتضحية بمشاريع إنسانية إن أظهرت قدرة تنافسية في إطار الجهود الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة، مع تأكيدنا الكامل على ضرورة تكاملية الجهود لا تنافسيتها.

ثانيا: فيما يتعلق بالخدمات الوقائية.. لا بد أن نعترف أن واقعنا السعودي يعاني من ضبابية لدى الجهات المعنية في المفهوم الوقائي الذي يقتصر على الجانب الصحي، ويغيب تماما في الواقع الإعلامي، حتى البرامج والجهود الإعلامية التي تتوجه نحو الوقاية تخلط في جمهورها المستهدف بين المجتمع بشكل عام، وبين مجتمع المعوقين، فيضيع الهدف بين: هل نحن نريد أن نقي المجتمع من الإعاقة؟ أم نقي المعوقين من تبعاتها؟ وبمعنى آخر نخلط بين مفهومي الوقاية والتأهيل.

ثالثا: فيما يتعلق بالعمل من أجل الارتقاء بالرعاية الصحية للمعوقين واتخاذ ما يلزم لتحقيق

ذلك.. فإن هذا الارتقاء المنشود يتطلب بالضرورة توفر المراكز البحثية، والمشروعات المسحية، ودعم المشاريع القائمة بما يضمن تجويد مخرجاتها، لا إغلاقها أو تخفيض ميزانياتها أو تعطيلها بدعوى النقل والتطوير.

رابعا: فيما يتعلق بتدريب أسر المعوقين على كيفية العناية بهم ورعايتهم.. فإن الجهود المقدمة المتواضعة لا ترتقي إلى مستوى الدور الكبير الذي تلعبه الأسرة في الدور الرعائي تجاه المعاق، بل أن هذه الجهود تقتصر على مفهوم الفرد في الأسرة، لا مفهوم مؤسسة الأسرة، وهو يعني بالضرورة التأهيل القاصر.

خامسا: فيما يتعلق بالخدمات التعليمية وخاصة في التعليم العالي.. فإننا لا نعول الكثير عليها، وقبل أن يشير أحد باستغرابه، نقول: إن دور التعليم العالي لا يقتصر على قبول وتعليم

الطلبة المعوقين، فجامعاتنا قطعت شوطا مهما في ذلك، ولكن جميعنا يعلم أن الضربة القاصمة التي وجهت لجامعاتنا السعودية والعربية بشكل عام في التصنيفات العالمية كان سببها قصور جامعاتنا عن دورها البحثي، وفاعليتها المجتمعية، وهو ما دفع جامعتنا اليوم إلى تبني هذا الفكر، فبدأت تتصاعد في سلم التصنيفات العالمية، فإذا كان هذا الدور هو الأساس فماذا فعلت جامعاتنا بهذا الاتجاه؟

على مستوى التجربة العامة ليس هناك ما يشار له بالبنان، أما على مستوى تجربتي الشخصية فما أعلمه وما عشته لا يتعدى كونه فرض التقاعد القسري على الباحثين وفق معطيات قد لا يسمن ولا يغني الحديث فيها اليوم.

سادسا: فيما يتعلق بتوفير مراكز التأهيل المهني والاجتماعي.. أتساءل: أين هي؟ ما هو حجمها؟

ما هي إنجازاتها؟ ما هو واقعها؟ هل تمتلك استراتجيات أو خطط مستقبلية مرتبطة بآليات تنفيذية؟ هل تمتلك مبادرات إستراتيجية تتعدى محيط الفكر ألإيوائي؟.. وهذه التساؤلات موجهة بشكل خاص إلى مراكزنا الحكومية!

سابعا: فيما يتعلق بتوظيف المعوقين والسعي لرفع مستوى أدائهم أثناء العمل عن طريق التدريب.. يجب أن نعترف أن معوقينا دخلوا سوق العمل من أبشع لا أوسع أبوابه، من باب البطالة المقنعة، وأنا لا ألومهم أو أنتقص من جهودهم، ولكنهم بما أن الواقع الوظيفي العام يعاني من نقص التدريب فما بالك واقع المعوقين، فالمعوقون ضحية تنافس غير محمود على الفكر التطويري – إن وجد – في مؤسساتهم التي يعملون بها، فلا يحظون بخصوصية تدريبية وتأهيلية تتعدى مسار الوظيفة اليومية.

ثامنا: على الصعيد الإعلامي وتخصيص برامج موجهة للمعوقين تكفل لهم التعايش مع المجتمع... فنحن أمام إعلام مأزوم لا يتعدى النظرة الحكومية حتى في قنواته الخاصة، فالمعاق ممكن أن يتواجد في الإعلام الحكومي الرسمي خلف الشاشة، والمنظرون لحقوقه في وجه الشاشة، أما في القنوات الفضائية الخاصة، فالمعاق سبيل التندر أو المشاركة في برامج لا تتعدى فكرة التعاطف أو تمرير هوس أجنبي باسمه، في حين أن المعاقين أنفسهم لا يذكرون، ولا يتذكرون، موعدا في ساعة محددة على أي من قنواتنا الحكومية وغير الحكومية يستحق أن يتذكروه ليجلسوا بانتظاره!!

تاسعا: فيما يتعلق بمهمة المجلس الأعلى – الذي لم ير النور – لإعداد الكفايات البشرية الوطنية المتخصصة في مجال الإعاقة وتدريبها داخلياً وخارجياً.. فإننا نؤكد أن فاقد الشيء لا

يعطيه، فأصلا المجلس الأعلى لم يتم تشكيله بعد، والكفايات البشرية التي ننشد تدريبها، تنشدنا هي أن نصوب أوضاعها المهنية أولا، ثم إن البعض يتساءل ما فائدة هذا التدريب إن كانت الكفاءات السعودية ذات الامتيازات الوطنية والعالمية مهمشة اليوم وفاقدة لهويتها الإبداعية.

عاشرا: فيما يتعلق بدعم صندوق المعوقين من الغرامات المحصلة عن مخالفة التنظيمات الخاصة بخدمات المعوقين... فإنني أناشد المسؤولين لجولة في منشآتنا ومرافقنا العامة، لنقيّم سوية بعين الحق والحقيقة واقع كوتا البناء، وواقع تفاعلنا المجتمعي مع التنظيمات الخاصة بخدمات المعوقين، والتي تحتاج إلى آليات الرقابة بالدرجة الأولى، فإذا كان التنفيذ معطلا فعلى ماذا الرقابة أصلا؟!

حادي عشر: فيما يتعلق بتشجيع البحث العلمي للتعرف على حجم الإعاقة، وأنواعها

وأسبابها، ووسائل الوقاية منها، وطرق علاجها والتغلب عليها أو الحد من آثارها السلبية... فإننا نعترف أن بياناتنا منقوصة ومسوحاتنا تحتاج التحديث، وأرقامنا بالية ومتعارضة في إعلانها المحلي عن العالمي، ونحن بهذا القصور، فتحنا المجال للمنظمات التي تدعي حقوق الإنسان سواء الغربية أو المستعربة، لتضع لنا أرقامنا، وتحدد على حسب أهوائها نسب الإعاقة لدينا، في حين عجزت مؤسساتنا الوطنية – على ضخامة ميزانياتها وسمو تشريعاتها – عن اتخاذ قرار تحديث المسوحات الوطنية، لا لأنها تخشى النتائج، فالنتائج واقع مفروض، ولكن لأن البعض يرى أن هذه المسوحات يجب أن تكون برعايته كمسؤول يقص شريطها بنفسه.. بيده لا بيد عمرو!!

ثاني عشر: وأخيرا فيما يتعلق بتشجيع المؤسسات والأفراد على إنشاء البرامج الخاصة...

فهذه هي الأصعب في الواقع السعودي، وهي الأكثر تعقيدا في التحليل والتفسير والتشخيص، فما المقصود هنا بالبرامج الخاصة؟.. فعلى ما نفهم أن هذه البرامج هي المناشط التي يتبناها الأفراد أو المؤسسات للمساهمة في تدعيم المفهوم السامي والراقي للنظام الوطني، فإذا كانت كذلك، نتساءل إذا كيف يكون التشجيع؟

على المستوى الإعلامي؟ تبنينا أول إصدار عربي يوزع عالميا لمؤسسة سعودية إعلامية خاصة، يعنى بذوي الاحتياجات الخاصة، وحين كان يتهافت ذوو الاحتياجات الخاصة عليه، مؤسسات وأفراد، على مستوى المنطقة، كان هذا الإصدار يحرم من اشتراكاته الحكومية ومستحقاته الوطنية كمؤسسة إعلامية!!

على المستوى العلمي البحثي؟ ناضلنا – بالمفهوم الحقيقي للنضال – لزيادة ميزانية أحد المراكز

البحثية المتقدمة في المملكة التي قدمت خدماتها على مستوى العالم، وقوبل النضال بضربة حسم بإقفال المركز وإنهاء المشروع!!

على المستوى التطبيقي؟ حصلنا براءات اختراع عالمية حصدت جوائز عالمية في أرقى الملتقيات الدولية باسم المملكة العربية السعودية لا باسمي، وفي حين قدر ولاة الأمر هذا الإنجاز وباركوه – وهو المعهود – بوسام الملك عبد العزيز، رفضت أية جهة حكومية أن تتبنى أو تمول مشروع إنتاج موضوع براءات الاختراع الموجهة للمعوقين المسلمين في شتى أنحاء الأرض!!

على المستوى الأدبي أنتجنا مئات الكتب ومتعلقات الفكر في أدبيات الإعاقة، قوبلت على استحياء من بعض الجهات الحكومية بطلب نسخ متواضعة منها، في حين رفضت بعض الجهات الأخرى حتى الإطلاع على أغلفتها!!

وبعد، هذا ليس تشريح للنظام الوطني إنها مقارنة عادلة بين سمو التشريع وثقافة التعطيل، وللحق والحقيقة نسجل بكل فخر واعتزاز حرص ولاة الأمر والقيادة السعودية على سمو التشريع، ونسجل بكل ألم وحرقة غياب التفعيل من قبل الجهات المعنية، ونحملها مسؤولية ثقافة التعطيل، ونتحمل معها مسؤولية المساءلة، لا لأننا شركاء، بل لأننا صمتنا على هذا التعطيل أكثر مما يجب، فأصبحنا شركاء في الغفلة عن حقوق المعوقين.. نعم، شركاء في الغفلة... والقانون لا يحمي المغفلين!!

وجهان.. ليسا لعملة واحدة!!

واقع المعوقين السعودي، واقع له وجهان، يسرك النظر إلى الوجه التشريعي الذي يحظى بدعم القيادة السعودية، ويدفعك دائما للانطلاق في مشاريعك وبرامجك، لتبدأ – على المستوى الذهني على أقل تقدير – بإعداد الخطط للمساهمة في المشروع الإنساني الحضاري للمملكة العربية السعودية، وتحشد لذلك كل طاقاتك، وقد يصل الأمر بك الأمر – كما وصل بي – لحشد مدخراتك واستثماراتك بما فيها عائدك الشهري، لتنفيذ مشروع تنموي إنساني للمعوقين، وتتنبأ بفعل تلك التشريعات بمستقبل زاهر ينتظر أداءك واستثمارك الإنساني في نفس الوقت، بل وتشعر أحيانا بالقصور في ظل الآفاق التي تفتحها تلك التشريعات، وتقرر كل لحظة أن تغير منهجيتك، وأن ترتقي بإنجازاتك، وتبذل كل جهد لتميز مشروعك، وقد يتطلب الأمر – كما

تطلب معي – أن تسافر هنا وهناك، كي تعيش التجربة العالمية لتنقلها أولا، ثم توطنها ثانيا، ثم تطور عليها بما يضمن لك الفرادة والريادة ثالثا،وتغوص في بحر البحث العلمي، وتبحر في اللقاءات والندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية والتطويرية وورش العمل، وتعيش كل حالاتك النشطة، لتقنع نفسك أنك مؤهل للسير في خطى هذه التشريعات.. وتبقى في هذه النشوة المؤقتة حتى يظهر لك الوجه الثاني!!

والوجه الثاني هو التطبيق والتنفيذ، فتصطدم أولا وقبل كل شيء بهويتك، ثم تشعر بالاغتراب الفكري، وتقع ضحية البيروقراطيات الممقوتة، والحسابات التي لم تكن ببالك، وتشعر لحظتها أن الخطط التي أعددتها هي ليست سوى أحلام لا يمكن تحقيقها، في ظل قرار من جهة حكومية ينسف لك كل ما بدأت به، وتجد أن استثمارك

كان هدرا وإسرافا، ضيعته بما لا نفع منه أو فيه، فتتمنى للحظة لو أنك تخليت عن كل ذلك، وكان صيفك مليئا بالإجازات الأسرية التي اشتاقت أسرتك إليها، وأنت منهمك في خضم منهجيات العمل، لدرجة أن ما تصطدم به من عقبات يشعرك بقصور التشريعات نحوك، لا قصورك نحوها!!

ثم بعد ذلك تكتشف أن التميز ليس عنوانا ذا أهمية في مشاريع الإعاقة والمعوقين، وأن الأهمية تكمن في قيام المشاريع كيفما قامت، حتى ولو صارت دور التأهيل دور إيواء، ودور الإيواء، زنازين مجملة، ثم تعود لتصطدم ثانية بأن التجارب العالمية لا قيمة لها إذا تعارضت في تطبيقاتها التوطينية مع المناصب والمواقع والبيروقراطيات والروتين، لا مع العادات والتقاليد والبيئة السعودية، لدرجة أنك تشعر أن نجاحك

مرهون لا بمناسبة ما تقوم به للواقع السعودي، بل للبيروقراطية الحكومية، وهنا تقع في فخ جديد، وهو شخص المسؤول.. فهل هو بيروقراطي من الدرجة الأولى أم الثانية؟

ولكي لا يختلط الفهم في درجات البيروقراطية على القارئ الكريم، فإني بعد عمر المعاناة مع هذه البيروقراطيات، وجدت أن من يمارسونها هم على درجتين، فالبيروقراطي من الدرجة الأولى هو المؤمن بأهمية القيود وينظّر بشدة لهذه البيروقراطية التي إما أنها تحمي منصبه، أو أنها لا تظهر إخفاقاته.. فخلف البيروقراطية كل شيء يختفي، وأما البيروقراطي من الدرجة الثانية، فهو ممارس فعلي لها لكنه يعترض على الكثير من تفصيلاتها، ويهمس باعتراضه في أذن هذا أو ذاك من المقربين في الجلسات الخاصة، في حين يسير بنهج ثابت عليها ويدافع عنها خلف مكتبه

المكدس بالمعاملات، والتي فرضت البيروقراطية أن لا تسير شؤونها.

هذا بالضبط ما يحدث للإعاقة والمعوقين في المملكة العربية السعودية، فإذا كان النظام الوطني قد كفل كل شيء في كافة المجالات لهذه الفئة، فإن منظومة التنفيذ عطلت بفعل فاعل، والفاعل هنا هو النظام البيروقراطي الحكومي، الذي خلف إجراءات معقدة، وأنماطا تنفيذية مشلولة، واجتهادات مشخصنة، دفعت بالنظام الوطني لرعاية المعوقين إلى التعطيل الذي يتعدى الجمود، وساهمت بوجود تلك الفجوة الخانقة التي عزلت المعوقين عن حقوقهم التي ضمنها النظام الوطني لهم، وكفلتها التشريعات.

في وجه ثقافة التعطيل..

إِن المعوقين اليوم في المملكة العربية السعودية أصبحت برامجهم محصور في إِرث تقليدي فرض عليهم نوعا من العزلة، فما زالت حقوقهم المالية مرتبطة بنظام التبرعات الذي يستوعب قدرا منهم يتناسب مع طبيعة ما يخصص من ميزانيات من هذه التبرعات لهم، وأصبحت برامجهم محددة بما يطرح في الأفق الإِقليمي، وأنا لا أنكر أن كل هذه التجارب تعتبر مكسبا حقيقيا لإِثراء التجربة السعودية، ولكني كنت وما زلت أتمنى أن نحفظ الأولويات التي اضطربت اليوم في مشاريعنا الإِنسانية تجاه المعوقين، وهي أولويات لا يمكن لها أن تضيف قدرا من التميز، أو حتى الإِنجاز بمفهومه العام، إِن لم ترتبط بخطة محددة تقف في وجه ثقافة التعطيل، يمكن أن تتمثل ملامحها فيما يلي:

أولا: التفعيل النموذجي لكافة مضمونات النظام الوطني لرعاية المعوقين، ونقصد بالنموذجي

التفعيل المستند إلى خطة زمنية ممنهجة، تحل محل الادعاءات الفردية بأن النظام مفعل لمجرد إقامة ندوة أو مؤتمر، أو الإعلان عن تبرع لصالح المعوقين، أو لاحتفال بيومهم العالمي أو ما شابه.. وهو التفعيل الذي يتطلب بالدرجة الأولى تشكيل المجلس الأعلى الذي لم يجد إلى هذه اللحظة أحدنا سببا مقنعا أو مقبولا على أقل تقدير لعدم تشكيله، وتحديد المسؤوليات التفصيلية لكل جهة من الجهات المعنية بتنفيذ تشريعات النظام، ومراقبة أدائها، ومحاسبتها على أي قصور يشوّه هذه التشريعات، وتحديد المقصود بالتسهيلات والدعم لبرامج الإعاقة ورعاية المعوقين على مستوى الأفراد والمؤسسات، وخاصة لدى القطاع الخاص، ذلك أن بعض الجهات تعتقد أن مجرد قبولها لطلب هذه المناشط يعتبر بحد ذاته أحد التسهيلات التي شرعها النظام الوطني، وهم بذلك يشوهون – عن

قصد أو غير قصد – هذا النظام، لأن التسهيلات المطلوبة هي: سرعة الإجراءات، ومهنية التعامل مع القضايا من خلال المختصين لا الموظفين، لأنه من المؤسف جدا أن يقرر حاجة المملكة لتوفر مسح بحالات الإعاقة في المجتمع السعودي على سبيل المثال، مَن لم يخرج من محافظته، وحتى من مكتبه، وهو معني بقضاياهم!

ثانيا: دخول قضايا وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في منظومة الإصلاح التي تشهدها المملكة اليوم، واعتبارها أولوية وطنية وإنسانية، ومنحها من الوقت والجهد والدعم نصيبا لا يقل عن باقي القضايا السياسية والاقتصادية والإدارية، على أن يشمل الإصلاح بكل مكاشفة أسلوب تنظيم شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة والوقوف في وجه احتكار الانجازات، وعدم القبول بأي شكل من الأشكال أن تكون قضايا ذوي الاحتياجات

الخاصة السامية، ميدانا استعراضيا لجهات محددة، أو أشخاص معنيين، وأن لا تكون نفقا مظلما أيضا لاغتيال الهوية والشخصيات، كما يجب أن تشمل منظومة الإصلاح محاسبة المقصرين، ومراجعة المنجزات المعطلة منذ أكثر من خمس سنوات، وأخيرا إعادة بناء وهيكلة العمل الإنساني لأجل المعوقين، وفق معطيات النظام الوطني على المستوى التشريعي ووفق منهجية الكفاءات، وتحسين الفرص على المستوى التنفيذي.

ثالثا: مراجعة شاملة وكاملة من خلال لجنة وطنية مختصة لكافة مناشط العمل الإنساني الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير برنامج تتبناه القيادة على نسق برنامج (مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم العام) ليكون لتطوير العمل الإنساني، وذلك بما يضمن رصد المنجزات والمكتسبات وتعزيزها، وتصويب الاتجاهات السلبية، وتقديم

رؤية شاملة لعقدين على الأقل لمنهجية العمل الإنساني الخاص بالإعاقة والمعوقين في المملكة العربية السعودية، مع توفر مبادرات قادرة على تنفيذ التشريعات الخاصة بالنظام الوطني، ودعمها ومساندتها، وإعفاء المستقبل السعودي من عبارة (يبقى الحال على ما هو عليه)!!

رابعا: إعادة تشكيل الصياغات الخاصة بالجهات المعنية بشؤون الإعاقة والمعوقين في المملكة العربية السعودية، بما يؤهلها لتحمل المسؤولية وتحديد المهام وفق توصيفات محددة لا تعاني الازدواجية، ولا تصطدم بصانع القرار الحكومي على مستوى هذه الجهات، وتفعيل برامجها وفق هذه المعطيات دون المساس بأولويات الاحتياجات العامة للمعوقين.

خامسا: التخلص وبشكل فوري من مفهوم الاستثناءات الذي أصبح نظاما للمعوقين، حيث

يعين باستثناء لأنه معوق، ويمنح قوت يومه باستثناء لأنه معوق، ويعالج باستثناء لأنه معوق، ويؤهل باستثناء لأنه معوق، وقد يتحصل بعد عناء على مأوى باستثناء لأنه معوق، ويستفيد من نظام المنن والهبات باستثناء لأنه معوق، وقد يكرم أو يحترم باستثناء لأنه معوق!!.. والمطلوب تحويل هذه الاستثناءات إلى حقوق يتحصل عليها المعوق دون استثناء، لا لأنه معوق، ولكن لأنه مواطن بالدرجة الأولى.

مَن يملك القرار؟..

قد تكون المشكلة الحقيقية التي أقرها الواقع السعودي – وتجاهلتها ثقافة التعطيل، تكمن في فهم الأدوار وتحديد منطلقات العمل في الأنظمة الموقوفة مع سبق الإصرار، فالنظام الوطني لرعاية المعوقين ليس قانونا قضائيا، ولا هو دستور سياسي، إنه تنظيم تشريعي يهدف إلى جمع شتات الجهود الحكومية والخاصة، أي الوطنية بشكل عام، وترتيب أولوياتها وتنظيم أدوارها، وهو ما يستدعي من الجهات المعنية البدء بالتنفيذ فور صدور النظام، وعدم ممارسة سياسة الانتقاء في التشريعات بحيث يفعّل بعضها، ويجمّد البعض الآخر، إنما تحتاج إلى نظرة شمولية تكاملية، ترتبط بالتشريعات، وتتكيف مع الإمكانات في كل جهة، دون تسويف أو تعطيل.

إن المعوقين السعوديين الذين أدركوا هذه الحقيقة قبل المسؤولين، والتي لا يحتاج إدراكها إلى

مؤهلات عليا بل إلى مؤهلات وطنية، يتنادون اليوم، وفق إمكانياتهم، في ظل غياب القنوات الإعلامية الحقيقية إلى تشكيل المجلس الأعلى، وتفعيل تشريعاتهم وحقوقهم التي كفلها لهم النظام الوطني، ويحاولون جاهدين أن يعبروا عن هذه الاحتياجات التي تصطدم عادة برغبات لا بإمكانيات الجهات المعنية، وهو ما يعني بالضرورة أن الأمر يصل إلى مرحلة الاختناق التي قد تولد انفجارا في أي لحظة، وهو انفجار تتحمل مسؤوليته جهاتنا الرعوية المعنية بقضاياهم على اختلاف أشكالها، وفي مقدمتها جهاتنا الصحية، التي اقتصر مفهوم التأهيل فيها – في وقت ما – على الجلسات العلاجية التي لا تسمن ولا تغني من جوع، في وقت عطّلت فيه براءات الاختراع العالمية.

عندما يكون القرار الحكومي في الجهات المعنية مصدره التجارب الشخصية لا العلمية، فإن ذلك

يجر وبالا على المعوقين، وعلى واقع الإعاقة في المملكة العربية السعودية، وعلى الجهات نفسها، لأن هذه الشخصنة تصبح هي مصدر إنجازاتها وإخفاقاتها، ويختلط العمل الفردي الموجه بالعمل الجماعي المنظم، وهنا تخسر جهة كاملة حقوقها في التطوير وخدمة المجتمع، مقابل أن يكسب فرد فيها مجدا لا يتعدى مكتبه الفاره، والخاسر الأول والأخير هم المعوقون، والوطن!!

فمَن يصنع القرار الحكومي في واقع ذوي الاحتياجات الخاصة؟ ومَن يصيغه؟ ومَن يعطي استشارته العلمية الموثوقة فيه؟ ومَن يعنى بتنفيذه؟.. هذه هي الأسئلة التي تولّد واقع التعطيل، وتفرضه على حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، وهي الحقوق التي ترتبط مباشرة بكرامة هؤلاء المعوقين وبهويتهم الوطنية، التي يستمدون منها قوّتهم، فمّن يسلبهم هذه القوة؟

الخلل الإداري، أم الروتين القاتل، أم البيروقراطيات، أم الحسابات الشخصية البعيدة عن واقع الحقيقة، أم غياب منظومة الإصلاح عن واقع الاحتياجات الرعوية لهذه الفئة.. إن أكبر صدمة للوطن، ولنظرة العالم لهذا الوطن، أن تحضر التشريعات السامية وتستظل بظلها ثقافة التعطيل.

في إستراتيجية النافذة الواحدة..

من المهم جدا أن نؤكد أن تفعيل التشريعات الخاصة بحقوق المعوقين يعني ضمنيا تقديم الخدمات لهم، وإعفاء الجهات المسؤولة عن التنفيذ من أي مساءلة، وترفّعها عن أي قصور، فمعرفة المعوقين بحقوقهم وتفعيلها تعني تنظيم حياتهم، ذلك أن تجربتي الشخصية أكدت لي أن واقع الإعاقة بشكل عام، وفي المملكة العربية السعودية بشكل خاص، يتوه في التفصيلات لا في العناوين، حتى أن المعوق نفسه عندما يتجه لإحدى الجهات الرعوية، التأهيلية على سبيل المثال، يعتقد من عنوان هذا المكان أنه سيحصل على كل ما يريد، في حين يجد هذا المكان محددا في خدماته، وهو شأن تنظيمي نحترمه، إلا أن المعوق لا يعترف بهذا الشأن التنظيمي، لأنه يعتقد أن من أبسط حقوقه الحصول على خدماته وفق سياسة النافذة الواحدة، بمعنى أن

يتحصل على حق رعائي صحي، ومنحة عيش كريم، وعمل يحفظ له كرامته وكرامة أسرته من نافذة واحدة، أي من جهة واحدة، لا أن يُفرض عليه التنقل – وهو معاق – بين الدوائر والجهات الحكومية تارة، والأهلية تارة أخرى، ليطلب خدمة صحية من هنا، ثم خدمة تأهيلية من هناك، ثم حاجة رعوية من جهة ثالثة، وهكذا... فذلك ما يشعره بالشتات، وبضياع حقوقه، وبنقمته على كل من حوله، وحتى النقمة هنا في هذه الحالة.. حق مشروع له!!

النظام الوطني يفترض به أن يكون هذه النافذة الواحدة التي تقدم الخدمات بعد جمع شتات الجهات المسؤولة عنها، ولكنه نافذة تشريعية، في حين أن التنفيذ تُركت له نوافذ كثيرة لكل منها رأي وقرار سيتعارض للأسف مع النوافذ الأخرى، والأصعب من ذلك أنه إذا كانت النافذة

التشريعية غير مكتملة الخدمات حتى اليوم، فماذا ننتظر من النوافذ التنفيذية؟!.. ولكن بالمحصلة نقرّ أن النافذة التشريعية مفتوحة على أقل تقدير، فمتى تفتح النافذة التنفيذية؟!.. النافذة الواحدة لا النوافذ.. هكذا تكون الرعاية، وهكذا تصان حقوق المعوقين، وهكذا نرتقي بواقع الإعاقة في المملكة العربية السعودية.. وبغير ذلك لن نخرج من عنق الزجاجة الحقوقية لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة في مملكتنا الغالية.

وقفة أمام الواقع..

أعلم تماما أننا لو فتحنا حوارا وطنيا حول حقوق المعوقين والنظام الوطني المعني بشؤونهم، لكثرت الأفكار، وتزاحمت المبادرات، واختلطت سياسات النظريات باجتهادات الخبرة، ولحدث شرخ في تشريعاتنا، وهذا شأن كافة القضايا الوطنية في المملكة، أو على مستوى العالم بفعل تنوع التوجهات، واختلاف النظرة المنهجية، وتبدل السياسات بسرعة لا يستطيع الواقع مواكبتها، لذا فإن وصولنا إلى نقطة النظام الوطني لرعاية المعوقين، هو بحد ذاته إنجاز، يسجل لولاة الأمر، وللقيادة السعودية، ولكن ماذا يسجل لنا نحن المعنيين بشؤون المعوقين؟!

إننا – بوجه عام – في المنطقة العربية مقسومون رغما عنا لا بإرادتنا إلى أربع فئات:

الأولى: فئة صناع القرار في الجهات الحكومية، وهي فئة مغلوبة على أمرها، تحكمها بيروقراطيات

وتقسيمات داخل الجهة الواحدة، إضافة إلى ما يحكمها من متطلبات الرضا الحكومي داخل كل جهة، لغايات الترقية والتمتع بسلطات أكثر تنفذا!!

الثانية: فئة صناع القرار في منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية، وهي جهة محكومة بالضرورة لتبعيات كثيرة، تتقدمها الميزانيات والتبرعات والهبات، والتي تشكل جميعها مصدر القوة لهذه المنظمات والجمعيات لتقديم خدماتها، وبغيابها تفتقد هذه المنظمات والجمعيات قيمتها، لعجزها عن خدمة العاملين فيها قبل خدمة معوقيها، فضلا عن ارتباطها بالتنظيم الحكومي في كل دولة، وهو ما يجعلها رهن سياسات الدولة التي إن فارقتها، فورقت هي من العمل الإنساني كله!

الثالثة: فئة القطاع الخاص وأصحاب المراكز الصحية والتأهيلية والرعائية، وهي جهة تعيش في

حيرة شديدة وقاسية في نفس الوقت، بين أن تعمل بشخصيتها التجارية والاستثمارية، أو أن تتخذ الطابع الإنساني وسيلة لنجاح هذه الاستثمارات من مثل الصناديق والبرامج الخيرية التي تطلقها هذه الجهات، وحيث أن الحق الاستثماري مشروع في ظل غياب الرعاية الكاملة من الدولة، وهذا يحدث في كل العالم، فإن القطاع الخاص لم يحدد حتى هذه اللحظة خاصة في المملكة العربية السعودية وجهته، بين العمل الوطني التأهيلي الحقيقي، وبين أن تكون هذه المراكز والمرافق مكاتب علاقات عامة لتسويق المعوق السعودي في الخارج، لغايات الرعاية والتأهيل، دون أن ننتقص من قيمة المراكز المؤهلة في الخارج، والحاجة الدائمة إلى الإفادة من خبراتها.

الرابعة: هي فئة مفكري وعلماء التأهيل، والذين منهم من اكتفى بالخط الوظيفي، وخاصة الحكومي،

وتوجه نحو النظريات الأكاديمية، وانتهى به المطاف بحالة التقاعد والاستعداد لمرحلة العلاج بعد أن فرضت السنون عليه حقها، ومنهم من وجد أن مهمته أكبر من ذلك، وأن دوره يتعدى الوظيفة نحو الإبداع، والتوجه بكافة الوسائل والسبل نحو توطين المعارف والتقنيات، وتنويع الأفكار والمبادرات والجهود لخدمة هدف تنمية حقوق المعوقين بإيجادها وتشريعها وتنفيذها وتفعيلها، واستعانوا لتحقيق ذلك بالمشاريع البحثية، والأنشطة والبرامج الإنسانية، والمراكز المتخصصة لتوطين التقنيات، وبالإعلام المتخصص، والمبادرات المؤقتة والدائمة، وانتهى بهم الأمر مهمشين مقصيين، في برامجهم ومشاريعهم وأفكارهم، لأنهم تعدوا على الحق البيروقراطي، ودخلوا في مساحة محرمة، لا يدخلها إلا من تشبّع فن السياسة، قبل علوم التأهيل!!

ما يستحقه التأهيل..

كنت أنوي أن يكون هذا الإصدار مقالة فقط، أفرغ فيها هم حقوق المعوقين المضيّع، وواقع الإعاقة في المملكة العربية السعودية، وأعلن البيعة للنظام الوطني لشؤون المعوقين، وعندما بدأت الكتابة، سرقتني الهموم والذكريات من نفسي، فاضطررت لأن تكون الكلمات أكثر والحروف أعمق وجعا، لأن الهم الذي أحمله ليس همّ منظر في قضايا حقوق المعوقين، إنه همّ من تعايش معهم منذ أن درس علوم تأهيليهم، وعاش معاناتهم وتجربتهم، بنجاحاتها وإخفاقاته أولا بأول، وقدر له أن يكون مؤهلا في بداية مسيرته لينتهي به المطاف الأكثر حاجة إلى التأهيل، بعدما وجدت أني لم أعي نصح الكثيرين من حولي، بأني أطلب المستحيل وأقوم بما هو ممكن، كنت أتحدى الجميع لأني كنت أظن أن العمل الإنساني مع المعوقين لا نهاية له إلا النجاح، فهو الوحيد في كل العالم الذي لا منافسة فيه، ولا

شخصنة، ولا بناء لعداوات مفتعلة، ولا تهميشا، ولا إقصاء، فهذه كلها متطلبات السياسة.. وعملنا الإنساني لا علاقة له بالسياسة!!

لك أن تقول إني صحوت من غفوتي، أو عرفت على أقل تقدير الخطيئة التي كنت أقوم بها،ولكن متأخرا، عندما فات الأوان، عندما كنت اعتقد أن من ينظرون إلي نظرة تنافسية ما هم إلا شركائي، وقد تختلف الأفكار والوسائل والآليات، وتلتقي الأهداف، وكنت اعتقد أن ا لمسّ بشخصي وبهويتي، هو نقد بناء لاجتهاداتي في العمل – ومن يعمل يخطئ – وكنت اعتقد أن هذه الأمور جميعها ستتلاشى أمام أول إنجاز يتحقق لأحدنا أو كلانا على مستوى العالم، يسجله باسم المملكة، فنتراكض نحو بعضنا مهنئين، لأننا حققنا رسالتنا الإنسانية مع هذه الفئة، ورسالتنا الوطنية التي تستمد رؤيتها من القيادة الحكيمة.

لقد توقعت كل الاحتمالات، وقمت بإجراء وقائي حيالها، بالكتابة والزيارات وبالمخاطبات، وبتجديد الثقة، وبالتأكيد على الشراكة مع الجميع، كنت أول المهنئين لكل من يحقق إنجاز وأول المتصدين إعلاميا لكل من يشوّه إنجاز، كنت أظننا في مركب واحد نسير نحو شاطئ واحد.. فإذا بي اصطدم بما لم يكن بالحسبان!

ضاقت واستحكمت حلقاتها عليّ، في علمي وفي عملي، وفي مشاريعي العامة والخاصة، وبدأت أشعر بالوحدة وكأني أسبح عكس التيار، وعكس التيار هذا، هو ما أكده لي الكثيرون، بأن عليك أن تسبح مع التيار، ولكني خذلتهم وخذلت نفسي، لأني استسلمت للاستفهامات القائلة: كيف أسبح مع التيار المعطّل للتشريعات؟ كيف أصفق له؟ كيف أدعي أنه يسير على خير خطى وبأفضل طريقة؟ كيف لي أن أوافق على نشر تهنئة بإنجاز

في الدمج وطلبتنا يفترشون الأرض في غرفهم الصفية بسبب خلل التنفيذ؟ كيف لي أن لا أقاوم – وبشدة – حقوق الرعاية المنقوصة وبعض معاقينا بسبب خلل التنفيذ يعذبون بالماء، ولا شيء غير الماء؟ كيف لي أن أمجد مشروعا وطنيا مسحيا نال الاعتراف العالمي والتقدير في حينه.. وترفض أي جهة الآن تحديث بياناته؟ كيف لي أن استثمر مجددا في الرعاية التاهيلية، والجهات المعنية لا تؤمن أصلا بدور القطاع الخاص؟ كيف لي أن أقف لأصف التأهيل في المملكة بأنه على خير ما يرام، وأنا أشاهد بأم عيني – وفي تجربتي – مراكز تغلق، وأجهزة تصادر، وكفاءات ترحل أو تعطل؟ وكيف.. وكيف؟!

على جهاز كشف التأهيل!!

كلنا شركاء في المسؤولية، وأي قصور نحن جميعا نتحمله، وأنا – واعتقد معي الكثيرين – يعترفون على جهاز كشف التأهيل بهذا الاعتراف، فنحن جميعنا دون استثناء مسؤولون عن ضياع حقوق المعوقين، وعن فساد تنفيذها، وتقزيم تفصيلاتها، ومسؤولون عن غياب ثقافة الحقوق والوعي بها، عند المعوق وعند أسرته، وفي مراكزهم الرعوية والإيوائية، نعترف أننا مقصرون إلى حد نستحق فيه العقوبة على تهميشنا لقضاياهم، ووقوفنا في وجه تشريعاتهم، وانتقاصهم أكثر مما هم منقوصون من حقوقهم، ومن أحقيتهم علينا كمفكرين، وعلماء تأهيل، وصناع قرار، أو جهات ضغط.

نعترف أننا كنا نعتقد أن ثقافة التأهيل هي دورة تدريبية، أو حملة توعوية، أو تبرع لمرة واحدة، وأننا لم نكن نعي أن التجربة العالمية سبقتنا بأشواط

لا بتقنياتها فحسب، بل بمبادئها أيضا، وأننا صمتنا في وقت كان فيه الصمت حراما والكلام صدقة، وأننا انشغلنا عن قضاياهم وحقوقهم، بمعتركات الحياة الأخرى، ونعترف أن الوقت الذي ضيعناه لصياغة مماحكات لإغلاق مراكزهم، وإيقاف مشروعاتهم، لو أنفقنا نصفه على تنفيذ تشريعاتهم، لكانوا أحسن حالا..!!

وعلى جهاز كشف التأهيل، نعترف أننا عجزنا عن توفير منظومة تنفيذية متكاملة لرعايتهم، وقصرنا بحق المجتمع، عندما اعتبرنا أن قضايا الإعاقة هي العناية بمفهومها الذي لا يخرج عن الإحسان تجاه هذه الفئة، وأن مشاريعنا وبرامجنا الوقائية كانت قاصرة في كل شيء.

كما نعترف على جهاز كشف التأهيل، أن الواقع الذي فرضته علينا طبيعة عمل الجهات المعنية، والحكومية بوجه خاص، جعلتنا أقرب

إلى الاستسلام منه إلى المواجهة، وأبعدتنا بكل قدراتنا وخبراتنا لنترك الساحة لمن أرداها له وحده فقط!!

إننا نعترف اليوم أننا مسؤولون عن كل إخفاق، وكل تقصير، وكل خسارة، وكل هزيمة، وكل ضعف أضر بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، والشيء الوحيد الذي لا نتحمل مسؤوليته، ونعترف أننا براء منه.. هو أننا مارسنا «ثقافة التعطيل» في وجه حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، فهذه ليست لنا ولا علينا!!

(اللّه يغير علينا)..

لا، لم نفِهم حقوقهم، هذا هو الجواب على الكتاب الذي تسنى لي إِصداره قبل أكثر من عقد من الزمن تحت عنوان (المعوقون هل أوفيناهم حقوقهم؟)، وها أنا أجيب: لم نفِهم حقوقهم، ولن نفِهم إِياها ما دامت تشريعاتنا معطلة، وما دمنا غير قادرين على التطوير، وعلى توفير إِستراتيجية وطنية كاملة تضمن التشريع والتنفيذ والرقابة في آن واحد، وما دمنا قلقين من أنفسنا، ومن غيرنا، وما دمنا ننظر للأمر برمته على أنه ميدان تنافس، لا ميدان شراكة، وما دمنا نرى أن عدم الاعتراف بالواقع، والمسارعة إِلى نفي حقائقه وتجميلها وتضخيم المنجزات التي بالكاد تصل إِلى مرحلة وصفها بالعادية، هو سبيلنا بل وإِستراتيجية المرحلة!.. ما دمنا غير مؤمنين أن قضايا وحقوق المعوقين من أولويات الإِصلاح، وما دمنا نردد دون وعي (الله لا يغير علينا)!!

وهنا لي وقفة وعي في هذا المعنى: نعم (الله لا يغير علينا) الأمن والأمان والنهج السعودي القائم على الإسلام، ووقفاتنا الإسلامية والعربية التي نستمد منها هويتنا أمام الجميع، وقيادتنا التي ترى الحكم بيعة وعونا على قيام شؤون الوطن والمواطن بالعدل والحق، وتضرب كل يوم مثلا قيما في المحبة والتسامح والوقوف في وجه المدعين، ولكني أدعو الله (أن يغير علينا) بتطوير أنظمتنا وإصلاحها في مجال رعاية المعوقين، أن يغير علينا بأن يهدي دعاة التعطيل، ويكشف دعاة التهميش، وأن يغير علينا بولادة جديدة غير متعسرة للنظام الوطني لرعاية المعوقين، منفذا بلا تعطيل، مؤيدا ومساندا بكل دعم، متوجها نحو قضايا وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، وفاتحا آفاق المشاركة مع القطاع الخاص بلا تعقيد أو تجميد أو إهمال أو إقصاء، وأن يجعلنا

أنموذجا تنفيذيا كما نحن أنموذجا تشريعيا، وأن ينظر صناع القرار إلى الأمر بطريقة تتنزه عن فكر الإغلاق، والإيقاف، والمصادرة، وأن نستلهم جيلا من المؤمنين بضرورة التغيير في بيروقراطيات العمل الإنساني وروتينه القاتل، وأن يتحقق لنا ما نصبو إليه من الفرادة والريادة، والعمل العلمي والإبداع، وقبل كل هذا أن يتحصل المعوقون على حقوقهم المعيشية، معيلين لا معالين، في أسرهم ومجتمعهم، وأن نفتخر بإنجازاتهم بعد أن يجدوا في كل مرفق صحي مكانا لرعايتهم، وفي مرفق تأهيلي موطنا لإبداعاتهم، وفي كل مرفق تعليمي عالما لدمجهم، وفي كل مرفق إيوائي بيتا سعوديا أصيلا، وأن نحقق المنشود في إطار الوقاية بفهمها الشمولي العام، الذي لا يستثني أحدا، ويتوجه وفق المعارف العلمية والإطار الإعلامي المتخصص نحو المجتمع، وأن تغدو طبيعة العلاقة بين الجهات

الحكومية المعنية برعاية هذه الفئة والقطاع الخاص علاقة شراكة وتفاهم، لا تنافس وتقاسم، وأن يصل معاقنا السعودي إلى أعلى مستويات التأهيل والتسلح بالعلم والعمل، ويكون من أقدر أدواتنا على الإنجاز، ومثالا يحقق في وقت قصير ما أفسدته عليه ثقافة التعطيل منذ وقت طويل.. وبهذا ندعو (الله لا يغير علينا) و(الله يغير علينا)!!

البروفيسور محمد بن حمود الطريقي

- شغل العديد من المناصب الأكاديمية والعلمية في جامعة الملك سعود ومستشفى الملك خالد الجامعي وبرنامج الهندسة التأهيلية بكلية الطب بجامعة نورث ويسترن بالولايات المتحدة الأمريكية ورأس فريق العمل لمدينة سلطان بن عبدالعزيز للخدمات الإنسانية.
- أسس وأدار المركز المشترك المعني بالتوعية والرعاية والتأهيل والوقاية، وأسس ويدير « العالم للصحافة » التي تعتبر أول مشروع إعلامي إنساني متخصص في الشرق الأوسط، وأصدر موسوعة تثقيفية تعريفية متخصصة في مجال التنمية والديموقراطية وحقوق الإنسان في أول تجربة عربية من هذا النوع.
- أنجز براءات اختراع عالمية حازت جوائز دولية في المحافل العالمية المتخصصة، وساهم في نشر أكثر من (١٠٠) بحث في كتب ومجلات علمية ومؤتمرات عالمية، وما يربو على (٥٠) مرجعاً وكتاباً علمياً.
- شارك في الفعاليات الإنسانية العلمية والفكرية في معظم الدول العربية والإسلامية ودول العالم الأخرى.
- حاصل على وسام الملك عبدالعزيز من الدرجة الأولى وجائزة التميز من جامعة الملك سعود تقديراً لإنجازاته العلمية وعدد من دروع التقدير والتميز من عدة جامعات وهيئات عربية وعالمية.

www.profalturaiki.com

مؤسسة العالم للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع
ص.ب : ٩١٤٠٩ الرياض ١١٦٣٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٤٧٨٠٣١٢ (١) ٩٦٦+ فاكس : ٤٧٨٠٣٧٤ (١) ٩٦٦+
E. mail : alturaiki@hotmail.com
www.alaalem.org